

الأشباه والنظائر

القاعدة الثامنة الإبراء هل هو إسقاط أو تملك ؟ قولان .

والترجيح مختلف في الفروع : .

فمنها : الإبراء مما يجهله المبرء و الأصح فيه التملك فلا يصح .

و منها : إبراء المبهم كقوله لمدينه : أبرأت أحدكما و الأصح فيه التملك فلا يصح كما

لو كان له في يد كل واحد عبد فقال : ملكت أحدكما العبد الذي في يده لا يصح .

و منها : تعليقه و الأصح فيه التملك فلا يصح .

و منها : لو عرف المبرئ قدر الدين و لم يعرفه المبرأ و الأصح فيه : الإسقاط كما في

الشرح الصغير و أصل الروضة في الوكالة فيصح .

و منها : اشتراط القبول و الأصح فيه الإسقاط فلا يشترط .

و منها : ارتداده بالرد و الأصح فيه الإسقاط فلا يصح .

و منها : لو كان لأبيه دين على رجل فأبرأه منه و هو لا يعلم موت الأب فبان ميتا فإن قلنا

: إسقاط صح جزما أو تملك ففيه الخلاف فيمن باع مال مورثه طانا حياته فبان ميتا .

و منها : إذا وكل في الإبراء فالأصح اشتراط علم الموكل بقدره دون الوكيل بناء على أنه

إسقاط و على التملك عكسه كما لو قال : بع بما باع به فلان فرسه فإنه يشترط لصحة البيع

علم الوكيل دون الموكل .

و منها : لو وكل المدين ليبرئ نفسه صح على قول الإسقاط و هو الأصح و جزم به الغزالي كما

لو و كل العبد في العتق و المرأة في طلاق نفسها و لا يصح على قول التملك كما لو وكله

ليبيع من نفسه .

و منها : لو أبرأ ابنه عن دينه فليس له الرجوع على قول الإسقاط و له على التملك

ذكره الرافعي و قال النووي : ينبغي أن لا يكون له رجوع على القولين كما لا يرجع إذا زال

الملك عن الموهوب